مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

الاحتيال التجاري الإلكتروني وأثره على سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. منذر عبد الكريم القضاة،د. سلطان العطين
جامعة عمان العربية – كلية القانون

استلام البحث: 22/04/ 2024	مراجعة البحث: 10/05/2024	قبول البحث:16/05/2024

الملخص:

تبحث هذه الدارسة في : " الاحتيال التجاري الإلكتروني وأثره على سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة " . أسهمت القوانين والأنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في متابعة شؤون الجرائم الإلكترونية ، والحد من وسائل الاحتيال الإلكتروني التجاري ، وساهمت المؤسسات الرسمية والهيئات الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية في هذه المجتمعات من خلال معالجة الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تُعاني منها في المجتمع نتيجة تزايد خطر الجرائم الإلكترونية على الأفراد والشركات والجماعات . من خلال الاعتماد على التقنيات المتقدمة في عالم الاتصالات والمعلوماتية في إبرام الصفقات في أسواق التجارة الإلكترونية بشكل سري وآمن. تتجه هذه الدراسة إلى بيان الأدوار المتعلقة بجرائم الاحتيال التجارية، الإلكترونية وتأثيرها على سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات حيث يكتسب موضوع هذه الدراسة أهمية متزايدة حالياً ؛ بسبب سوء استغلال وسائل الاتصالات الحديثة كالفاكس والإنترنت وسائر صور الاتصال الالكتروني عبر الأقمار الصناعية التي استغلها مرتكبو هذه الجرائم ؛ لتسهيل ارتكابهم لجرائمهم بحق الأفراد والجماعات. وقد انتهت هذه الدراسة بخاتمة التي بينت النتائج والتوصيات التي خلصت إليها.

الكلمات المفتاحية: الاحتيال ، التجارة ، الجرائم ، الإلكترونية ، الإمارات

المقدمة:

تُعتبر التجارة الإلكترونية في الوقت الحاضر من أهم التعاملات الاقتصادية بين الدول ، وقد تأثرت بشكلٍ واضح بتقنيات الاتصال الحديثة ، والأساليب الإلكترونية واستثمرتها بصورة كبيرة؛ فظهر ما يسمى بالتجارة الإلكترونية **Electronic Trade**.وقد أدركت الدول والمؤسسات التي تعنى بمكافحة الجرائم الإلكترونية أهمية شبكة الإنترنت العالمية بعد قيام أفراد وجهات بترويج بضائعهم ، أو تقديم خدماتهم وعقودهم التجارية الوهمية من خلالها نتيجة تزايد عدد الزبائن المتواجدين بدرجة كبيرة على شبكة الإنترنت – التي نمت بصورة خيالية – في القرن الواحد والعشرين ، وأدّت من جهة إلى اختصار عامليّ المسافة والزمن للحصول على المعلومات وللاتصال بالآخرين ، ومن جهة أخرى ساعدت على تنشيط التجارة الإلكترونية.

إلا أنَّ الجرائم الإلكترونية ، وانتشارها محلياً ودولياً، أدى إلى صعوبات اعترضت حجم التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية نتيجة استغلال التطور التقني للاتصالات في خدمة التجارة ، وإحلال وسائل التقنية الحديثة في المعاملات التجارية مكان الطرق التجارية التقليدية .

CC BY

مشكلة الدراسة

ترجع إشكاليات هذه الدراسة إلى ما تتميز بها من صفة فنية ، ومفردات ومصطلحات جديدة كالبرامج والبيانات الإلكترونية التي تشكل محلا للاعتداء ، أو تستخدم كوسيلة للاعتداء ، بالإضافة إلى البعد القانوني والاقتصادي والاجتماعي لمثل هذا النوع من الدراسات القانونية . كما أنّ موضوع هذه الدراسة له أهمية من الناحية النظرية والعملية لكونه يمس كثيرا من مصالح المجتمع العربي من أفراد وجهات عامة وخاصة، وعلى وجه الخصوص المصارف من خلال التعامل الإلكتروني والسحب من الأرصدة بواسطة البطاقة الممغنطة أو الدفع الالكتروني ، وأيضا المساس بالحياة الخاصة للأفراد ، والشركات التجارية ، والمؤسسات عن طريق التسجيل وغيرها من المجالات التي تدخل في استعمال الحاسب الآلي .

لذلك لم يعد يكفي أن يكون الباحث في مثل هذا النوع من الدراسات متخصصا في القانون الجنائي ، أو القانون بشكل عام بل أصبحَ يتعين عليه أن يكون مُلما بالجوانب الفنية للحاسب الآلي والإنترنت ؛ ليتمكن من إيجاد الحلول المناسبة للتحديات والمشاكل القانونية التي تثيرها شبكة الاتصال الرقمي والمعلومات ، وجرائمها الإلكترونية . ولذلك تتجه هذه الدراسة إلى بيان الأدوار المتعلقة بجرائم الاحتيال الإلكترونية التجارية وتأثيرها على التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يكتسب موضوع هذه الدراسة في هذه الدولة أهمية متزايدة بسبب استغلال وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة كالفاكس والإنترنت وسائر صور الاتصال الالكتروني عبر الأقمار الصناعية التي استغلها مرتكبو الجرائم لتسهيل ارتكابهم لجرائمهم بحق الأفراد والجماعات.

أسئلة الدراسة

الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة عن العديد من التساؤلات الرئيسة منها :

1. ما دواعي اللجوء لمكافحة جرائم التجارة الإلكترونية في الوقت الحاضر؟
2. ما خطورة الجريمة الإلكترونية على سوق التجارة الإلكترونية ؟
3. ما خطورة جرائم الاحتيال التجاري الإلكتروني على الأفراد والشركات والجماعات ، وما تأثيرها على المجال الأمني ؟
4. ما مكونات العلاقة وعناصرها بين الجرائم الإلكترونية ، ونظام التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات ؟
5. ما هي المجالات المختلفة التي يمكن للعمل الأمني في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية أن يؤديها في تنمية الفرد والمجتمع في دولة الإمارات ؟
6. ما هي أهم التحديات والمشكلات التي تواجهها التجارة الإلكترونية في مكافحة طرق الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات ؟
7. ما هي العوامل التي تؤثر في فعالية مكافحة الجرائم الإلكترونية في التعامل مع المشكلات التي يعاني منها الأفراد والمؤسسات التجارية ؟

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة عن : " **جرائم الاحتيال التجاري الإلكتروني وأثرها على سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة " في ظل قوانين التعاملات الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات**

الأهمية النظرية

تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة في ظل مطالبة الكثير من الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية بوجود مؤسسات رسمية وهيئات خاصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية تعمل إلى جانب مؤسسات ووزارات الدولة الرسمية في دولة الإمارات ؛ لمعالجة الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الأفراد والشركات والمؤسسات نتيجة تزايد خطر الجرائم الإلكترونية، والتي أصبحت مؤسسات وأجهزة غالب الدول غير قادرة على مواجهة الضغط المترامي في ظل تزايد الاعتداءات الإلكترونية على قطاع التجارة الإلكترونية العالمي .

CC BY

الأهمية العملية

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في كونها ستُسهم في إبراز صورة جديدة مشرقة عن مجالات العمل في مكافحة الجرائم الإلكترونية في تنمية الفرد والمجتمع في ظل زيادة الاهتمام بمؤسسات العمل الأمني في الوقت الحاضر بما يتلاءم مع متطلبات وحاجات المجتمع الإماراتي. بالإضافة إلى تقديم المساعدات للأفراد والشركات التجارية وتفعيل الدور الأمني والاجتماعي لهذه المؤسسات الأمنية ؛ لحماية اقتصاد الدولة وفق القوانين المعمول بها في دولة الإمارات .

أهداف الدراسة

عالجت هذه الدراسة في ثناياها العديد من الأهداف من أهمها :

1. توفير فرص الاهتمام بمؤسسات وهيئات مكافحة الجرائم الإلكترونية والاحتيال التجاري الإلكتروني في دولة الإمارات
2. تقديم رؤية جديدة وصيغ قانونية معاصرة لمكافحة الاحتيال التجاري الإلكتروني في دولة الإمارات .
3. شمولية هذه الدراسة التي ستكون بقدر الإمكان لجميع جوانب وآثار الجريمة الإلكترونية على سوق التجارة الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة
4. ستقوم هذه الدراسة بطرح المواضيع الجديدة المعاصرة لمعنى ومفهوم القرصنة الإلكترونية .
5. تقديم إضافة جديدة من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات العلمية حول تنامي الجريمة الإلكترونية وسبل التغلب عليها.
6. جمع متفرقات، وشؤون موضوع الجرائم الإلكترونية والتجارة الإلكترونية للباحثين والدارسين، وترتيبها بشكل يسهل تناولها، وبيان المسائل المتعلقة بها بما يتوافق مع مما يُمهّد الطريق لبحوث ودراسات أُخرى تنبري لمعالجة جوانب أخرى من جوانب الجرائم الإلكترونية والتجارة الإلكترونية الكثيرة المتعددة.
7. تُساعد هذه الدراسة على الاهتمام بمؤسسة العمل الأمنية الإماراتية في مكافحة الاحتيال التجاري الإلكتروني.

مصطلحات الدراسة الأساسية

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مصطلحات مختلفة ، وتالياً تعريف لأهم المصطلحات الفنية ، والقانونية، والمفاهيم الرئيسة التي سترد في هذه الدراسة :

التجارة الإلكترونية : "نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المنتجين والمستهلكين، أو بين مؤسسات الأعمال ببعضهم البعض وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" [8]

الأسواق الالكترونية:Electronic Commerce

السوق الإلكتروني : " هو عبارة عن محل من التعاملات والمعاملات والعلاقات من أجل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات والأموال " .

ماهية الجريمة الإلكترونية

تعددت الآراء بشأن تعريف الجريمة الإلكترونية، كل رأي تبنى مفهوما بالنظر إلى الزاوية التي يراها ، فهناك جانب من الفقه عرفها من زاوية فنية ، وأخرى قانونية ، وهناك جانب آخر يرى تعريفها بالنظر إلى وسيلة ارتكابها أو موضوعها أو حسب توافر المعرفة بتقنية المعلومات لدى مرتكبها أو استنادا لمعايير أخرى حسب القائلين بها". [8]

(8)أثر استخدام التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف التسويقية دراسة تطبيقية في شركة زين للاتصالات ، علي قاسم حسن العبيدي وجاسم عيدان براك المعموري جليل كاظم مدلول من كلية الادارة والاقتصاد منشور في مجلة جامعة بابل – العلوم الانسانية – المجلد 19 – العدد 1

(8)النظام القانوني للتجارة الإلكترونية د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2002 ، الكتاب الأول ص: 182

CC BY

الدراسات السابقة

التسويق وتحديات التجارة الإلكترونية [8]

تتحدث هذه الدراسة عن التسويق التجاري والتحديات التي تواجهها التجارة الإلكترونية وقد خلصت هذه الدراسة إلى بحث التطورات والتحولات التي مرّت بها بعض المؤسسات والمراكز التجارية ؛ لتصل إلى ما وصلت إليه من علم وتخطيط وإدارة .

1. **خصوصية التعاقد عبر الإنترنت** [8]

تتحدث هذه الدراسة عن خصوصية التعاقد عبر المنظومة الإلكترونية (الانترنت)
والمسائل المتعلقة بالتعاقد بين أطراف العقد .

2. **الجرائم المعلوماتية** [8]

تحدثت هذه الدراسة عن الجرائم المعلوماتية التي يمكن أن تقع من قبل الغير من خلال اللجوء للوسائل الإلكترونية بشكل غير قانوني .

3. **جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن** [8]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مجموعة الجرائم الإلكترونية في القانون ، والعقوبات التي نصت عليها القوانين .

4. **الجرائم الإلكترونية** [8]

وهي دراسة حول الجرائم الإلكترونية منشورة على موقع إلكتروني ، وقد بين الباحث في البحث أنه بالرغم من هذا التميز للتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت كسوق تجارية رائجة ومنفذ تصريف السلع، إلا أن هناك جرائم ومخاطر وسلوكيات إجرامية، كالغش، والاحتيال، فلا ضمانات لحماية المستهلك، حيث يمكن تسويق سلع غير أصلية، أو مزيفة على شبكة الإنترنت، دون أدنى اعتبار لحق المستهلك.

منهجية الدراسة

عمل الباحث على الالتزام في دراسته هذه بمناهج البحث العلمي المعروفة في مجال الدراسات القانونية القائمة على تتبع المعلومات والبيانات من مصادرها ، وعمل المقارنة اللازمة للوصول إلى نتائج البحث المطلوبة ، وذلك من خلال عرض المادة العلمية ، والاستدلال للأقوال العلمية وتوثيق المادة العلمية من مصادرها ، والاعتراف بالسبق لأهله في تقرير فكرة أو إضافة، وسيتم التصرف المناسب في نصوص بعض المراجع بدون الإخلال بالنص الأصلي لتناسب نسق المادة العلمية للدراسة مع توثيق اللازم منها، وإيلاء هوامش البحث العناية الخاصة ، والاعتناء بالناحية الشكلية والتنظيمية وحسن الإخراج وفي سبيل ذلك سيسلك الباحث في دراسته طرق البحث العلمي الآتية:

- منهج البحث العلمي التحليلي: من خلال العمل على جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها، متتبعاً المسائل والأحكام ذات الصلة بموضوع الدراسة، واستخلاص الآراء، والأقوال .
- منهج البحث العلمي الوصفي: وذلك بوصف المؤسسات والهيئات المعنية بمكافحة الجريمة الإلكترونية مدار الدراسة بشكل عام، والأسس والأحكام العامة والخاصة التي تنظم عمل هذه المؤسسات .
- منهج البحث العلمي المقارن : وذلك من خلال مقابلة الأحداث، والآراء، مع بعضها البعض وعمل المقارنات المطلوبة في موضوع الدراسة .

(8)التسويق وتحديات التجارة الإلكترونية ، عبد المحسن، توفيق محمد ، ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية، 2004م
(8)خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، د. أسامة أبو الحسن مجاهد، مصر : دار النهضة العربية، 2000م
(8)، الجرائم المعلوماتية ، د. محمد على العريان، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2004 م
(8)جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن د. هدى حامد قشقوش ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1992 م
(8) الجرائم الإلكترونية ، د. احمد غنوم متوفرة على الرابط الإلكتروني http://www.assakina.com/news/news1/16072.html#ixzz461tFTHlr

CC BY

المبحث الأول

التجارة الالكترونية

المطلب الأول : مفهوم التجارة الالكترونية

" تُمثل التجارة الإلكترونية واحداً من موضوعات ما يُسمى بالاقتصاد الرقمي **(Digital Economy)** حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين هما:

أ . التجارة الإلكترونية **(Electronic Commerce)**.

ب . تقنية المعلومات **(Information Technology)**.

وللتجارة الالكترونية الكثير من التعاريف أيضا يمكن تلخيص اهمها بالآتي: [8]

"هي مفهوم جديد يشرح عملية البيع والشراء او تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت".[8] والتجارة الإلكترونية نظام يُتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السِلع والخدمات والمعلومات، كما يُتيح أيضا الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السِلع والخدمات والمعلومات. وعالم الاتصالات يعرف التجارة الإلكترونية بأنها "وسيلة من اجل ايصال المعلومات او الخدمات او المنتجات عبر خطوط الهاتف او عبر الشبكة الكمبيوترية او عبر اي وسيلة الكترونية ". [8] في حين أنَّ الخدمات تعرف التجارة الإلكترونية بأنها "أداة من اجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض كلفة الخدمات والزيادة من كفائتها والعمل على تسريع ايصال الخدمة. [8] وقد عرفت منظمة التجارة العالمية **W.T.O** التجارة الالكترونية بأنها "النشاط التجاري الذي يشمل عملية انتاج وترويج وتسويق وبيع وتوزيع المنتجات من سلع وخدمات من خلال شبكة اتصالات الكترونية". [8]

المطلب الثاني : المعاملات الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

" المعاملات الالكترونية هي عبارة عن تعاقدات مدنية أو تجارية تتم من خلال شبكة الاتصالات الدولية الالكترونية " الانترنت " و يسبغ على تلك المعاملات الحجية القانونية والقوة الملزمة المقررة لمثيلاتها من التعاقدات التي تتم على المحررات العرفية متى كانت مزيله بالتوقيع الالكتروني الذى هو أساس المعاملات الالكترونية والعقد الالكتروني مثله مثل العقد المدون على الورق – سواء الرسمي أو العرفي– يتكون من محرر كتابي الكتروني بما ينطوي عليه من بنود كما يحتوى على توقيع الكتروني ويتم تدوين المحرر بكتابه الكترونية ، وقد تناولت القوانين العربية من خلال قوانينها المنظمة للمعاملات الالكترونية التجارية والمدنية ، وكذلك قوانين التوقيع الإلكتروني تعريفات تلك المعاملات والتوقيعات وهى تتشابه معظمها في كافه الدول العربية ".[8]

الفرع الأول : التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة في الاعتماد على الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية كمنطق للتعامل في الاسواق التي تتعامل فيها ، وقد أصدر سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة قانوناً اتحادياً بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية ، ويسري هذا القانون على السجلات والمستندات والتوقيعات الالكترونية ذات العلاقة بالمعاملات والتجارة الالكترونية ، ويستثنى من أحكامه المعاملات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية بالزواج والطلاق والوصايا وسندات ملكية الأموال غير المنقولة والسندات القابلة للتداول والمعاملات التي تتعلق ببيع وشراء الأموال غير المنقولة والتصرف فيها وتأجير وأي مستندات

(8) أثر استخدام التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف التسويقية دراسة تطبيقية في شركة زين للاتصالات (مرجع سابق)

(8)استخدام التجارة الالكترونية للبيع والشراء على الانترنت ، مراد ، عبد الفتاح ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر 2003م

(8)التجارة الالكترونية، بسيوني ، عبد الحميد ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2003

(8) Dempsy ,Donald, ," what is electronic commerce" ,usa,march,1997.

(8)اشكالية البعد الضريبي في التجارة الالكترونية ، نجار ، احمد ، ، جامعة الكويت ، 2002 م

(8)الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية في القوانين العربية "دراسة مقارنة" منشور على الموقع http://www.mohamoon.com/montada/Default.aspx?action=DISPLAY&id=117932&Type=3

CC BY

يتطلب القانون تصديقه أمام كاتب العدل ، وتضمن القانون عقوبات بالحبس والغرامة، وبإحدى هاتين العقوبتين وتصل أقصى عقوبات الغرامة الى مائتي ألف درهم والحبس مدة سنة.

الفرع **الثاني : واقع التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة**

" تصدرت دولة الامارات العربية المتحدة في العام 2006م الدول العربية من حيث نسبة مستخدمي الانترنيت من أجمالي سكانها حيث بلغت (29,9%) ثم البحرين (18.17%) ثم قطر (12.8%) وفي الكويت (11.29%) على حين يقف السودان في أخر القائمة ، وقد أصدرت شركة بيفورت تقريرها السنوي الجديد عن حالة المدفوعات 2016 الذي يرصد قطاع التجارة الإلكترونية والمدفوعات في العالم العربي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة " . [8]

الفرع الثالث : التعريف بنظام التعاملات الإلكترونية الإماراتي

صدر القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية من قِبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وتم نشره في العدد (442) من الجريدة الرسمية في يناير عام 2006. يتضمن القانون سبعة وثلاثون مادة، وسنبين تفاصيل هذا القانون مع توضيح لأهم المواد التي تضمنته : تضمن الفصل الأول المادة الأولى من القانون مجموعة من التعاريف المهمة لفهم هذا القانون ،وتضمن الفصل الثاني من القانون مجموعة من المواد حددت نطاق سريان القانون وأهداف كما حدد الفصل الثالث المواد المتعلقة بالأثر القانوني للمراسلات الإلكترونية .كما نصت المادة الخامسة من الفصل الثالث على قواعد حفظ السجلات الإلكترونية وبينت الشروط المتعلقة بذلك .ثم ذكرت المادة السادسة من الفصل الثالث شروط قبول التعامل الإلكتروني ، والمادة الثامنة عالجت الحالات التي تتطلب وجود توقيع إلكتروني حسب القانون ، والمادة العاشرة بينت شروط حجية البينة الإلكترونية ، وبينت المادة الحادية عشرة من الفصل الرابع كيف يتم انشاء العقد الإلكتروني ، وعالجت المادة الثانية عشرة المسائل المتعلقة بالوسائط الإلكترونية المؤتمتة ، وحددت المادة السادسة عشرة الشروط المتعلقة بمعاملة السجلات الإلكترونية على أنها محمية من قبل القانون ، والمادة السابعة عشرة وضعت الشروط المتعلقة بحماية التوقيع الإلكتروني ، وعالجت المواد (24-25) تعامل الجهات الحكومية مع السجلات والتوقيعات الإلكترونية والأعمال المقبولة في نطاق أداء الأعمال المنوطة بها بحكم القانون ، وطريقة قيام الحكومة بالعمل المطلوب ، والآلية المحددة لذلك ، والطريقة والشكل اللذين يتم بهما تثبيت ذلك وأية خصائص أو شروط أو أحكام أخرى

وعالج الفصل التاسع من القانون نظام العقوبات حيث تعاملت المواد من (26) إلى (33) مع العقوبات المفروضة على مخالفة أحكام هذا القانون.

المبحث الثاني

الجرائم الإلكترونية التي تعاني منها التجارة الإلكترونية في الإمارات

المطلب الأول :الجرائم التي تواجه التجارة الإلكترونية في الإمارات

" تعددت الآراء بشأن تعريف الجريمة الإلكترونية ، كل رأي تبنى مفهوما بالنظر إلى الزاوية التي رآها ، فهناك جانب من الفقه عرفها من زاوية فنية ، وأخرى قانونية ، وهناك جانب آخر يرى تعريفها بالنظر إلى وسيلة ارتكابها أو موضوعها أو حسب توافر المعرفة بتقنية المعلومات لدى مرتكبها أو استنادا لمعايير أخرى حسب القائلين بها" . [8]

الفرع الأول : حدود تنامي الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات

---

[8]كشفت غرفة تجارة وصناعة دبي خلال عرض تعريفي قدمته مؤخراً أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الاولى كأكبر سوق للتجارة الإلكترونية بين دول مجلس التعاون الخليجي ،وتوقعت وصولها إلى 5.1 مليار دولار أميركي مع نهاية العام 2015 بعد أن كانت 2.9 مليار دولار أميركي في عام 2012. وذكرت احصائية للغرفة مبنية على بيانات «بايبال» أن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات ب2.7 مليار دولار مع نهاية العام الماضي ،مقارنة بمليار دولار أميركي في 2012. وتوقعت الدراسة استحواذ الإمارات مع نهاية 2015، على ثلث إجمالي معاملات التجارة الإلكترونية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،في حين يتوقع أن تبلغ معاملات التجارة الإلكترونية في المنطقة 15 مليار دولار ، مشيرة إلى أن المنصة الإلكترونية لغرفة دبي أصبحت نافذة مهمة لتحفيز اعتماد مفهوم التجارة الإلكترونية في النشاطات التجارية.نقلا عن http://www.alittihad.ae/details.php?id=3683&y=2016

(8)الجريمة الإلكترونية والتغلب على تحدياتها (مرجع سابق) .

CC BY

ذكر الخبراء أن الجرائم الإلكترونية أصبحت اليوم واقعاً في الإمارات، بوقوع نحو مليوني شخص من سكان الدولة ضحية للجرائم الإلكترونية خلال العام الماضي. وقالوا إن الأرباح الضخمة التي تحققها الجرائم الإلكترونية تجاوزت أرباح تجارة المخدرات، مشيرين إلى نجاح القراصنة الإلكترونيين في سرقة مليار دولار من خزائن أكثر من 100 بنك عالمي خلال عامين، متوقعين أن تصل قيمة قطاع الأمن الإلكتروني العالمي إلى 155,74 مليار دولار في حلول العام 2019، بعد أن أصبحت الجريمة الاقتصادية تصنف الثانية الأكثر شيوعاً في منطقة الشرق الأوسط، لذلك صار توحيد جهود جمع المعلومات والدفاع أمرا حتميا.

" إنَّ موضوع حماية الشبكات من عمليات الاختراق ومواجهة الجرائم الإلكترونية أصبح من العناصر الرئيسية التي تمت إضافتها إلى المفاهيم الحديثة للحوكمة لحماية الشركات من المخاطر التي تواجهها مؤكداً أن أكبر التحديات التي تواجهها الشركات حاليا هي المخاطر التشغيلية ومنها «مخاطر التعرض للجرائم الإلكترونية، وبيئة الرقابة الداخلية والامتثال القانوني التنظيمي ".[8]

" إن حدوث الجرائم الإلكترونية أصبحت اليوم واقعاً في الإمارات خصوصاً مع زيادة استخدام سكان الدولة للهاتف المحمول، إذ ينبغي عليهم اعتماد نهج يجعل معلوماتهم الشخصية ومعلومات المقربين منهم في أمان، مشيرة إلى أن تقارير الشركة تشير إلى وقوع نحو مليوني شخص من سكان الإمارات ضحية للجرائم الإلكترونية خلال العام الماضي ".[8] [8]

الفرع الثاني : جهود دولة الإمارات في مكافحة الجرائم الإلكترونية التي تتعلق بالتجارة الإلكترونية

" عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة ابوظبي في 3ابريل 2017م مؤتمر الاقتصاد الرقمي في مركز دبي الدولي للمعارض والمؤتمرات تحت شعار" تجارة إلكترونية بلا قيود " وينظمه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

وقد استضاف المؤتمر نخبة من الخبراء والمتحدثين من الدول العربية والمنظمات الدولية وذلك بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب العالمية في مجال التجارة الإلكترونية، والتي تم استعراضها على مدار يومين في المؤتمر الذي يعد أكبر حدث للتجارة الإلكترونية في المنطقة.

كما استضاف المؤتمر 150 خبيراً دولياً متخصصاً ممن لديهم خبرات في أفضل الممارسات بالتجارة الإلكترونية والاتجاهات المستقبلية، بما يسهم في وضع المعايير الدولية القياسية وتبني أفضل الممارسات، وما يشمل من توصيات حول القوانين الخاصة بمحاربة الجرائم الإلكترونية ، وقد هدف المؤتمر إلى الممارسة المحورية والعملية في رفع الوعي وتقديم الدعم والمشورة للقطاعين العام والخاص في كافة الدول العربية من خلال سلسلة من المعارض والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات المتخصصة والدراسات والبحوث والخطط القادرة على فتح الآفاق والإسهام في خلق بيئة عربية جاذبة للاستثمار من خلال التجارة الالكترونية لتأكيد استمرارية معدلات النمو والعمل على تنميتها، بما يسهم بشكل متنام ومتسارع في النهوض بالتجارة الإلكترونية في المنطقة العربية.

كما هدف المؤتمر إلى مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية ومنها ما يخص البنى التحتية والتكنولوجية اللازمة لتفعيل التجارة الإلكترونية ووضع الأطر العامة المنظمة للتجارة الإلكترونية التي توفر الحماية والأمن للمعاملات التجارية على شبكة الإنترنت، ويسهم في وضع المعايير الدولية القياسية وتبني أفضل الممارسات، بما يشمل توصيات القوانين الخاصة بمحاربة الجرائم الإلكترونية وتفعيل القوانين الخاصة بالتوقيع الرقمي بما يلائم متطلبات العصر وتقديم المشورة لتحقيق الفائدة لضمان تقدم وتعزيز وضع الأسواق العربية الإلكترونية، كالتطبيقات الذكية ومنصات الدفع الإلكتروني وغيرها". [8]

الفرع الثالث : قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي[8]

صدر مرسوم بقانون 5 لسنة 2012 م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في الجريدة الرسمية العدد 540 ملحق السنة الثانية والأربعون – بتاريخ 26-8-2012

---

(8) حسب ما ذكر الدكتور أشرف جمال الدين الرئيس التنفيذي لمعهد «حوكمة» الإماراتي
منشور على الرابط http://www.alittihad.ae/details.php?id=5035&y=2016

(8) هذا ما صرحت به ريان هزيمة، مديرة علاقات العملاء في شركة «سيمانتك» المختصة في مجال حماية المعلومات، الإمارات

(8) تحت عنوان : الجرائم الإلكترونية.. أرباح تفوق ما تجنيه تجارة المخدرات مقال صادر عن جريدة الاتحاد الإماراتية يبين تنامي ظاهرة الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على دولة الإمارات 2016/2/5م
منشور على الرابط http://www.alittihad.ae/details.php?id=5035&y=2016

(8) تحت عنوان : " مؤتمر الاقتصاد الرقمي ينطلق في دبي تحت شعار تجارة إلكترونية بلا قيود"
مقال صادر عن وكالة انباء الإمارات يبين خطوات الحد من تنامي ظاهرة الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على دولة الإمارات 2017/4/3م منشور على الرابط
http://www.wam.org.ae/en/details/1395302606650

(8) للمزيد انظر شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة ، عبد اللطيف ، عبد الرزاق الموافي ، دبي ، معهد دبي القضائي ، 2014م

CC BY

وقد تضمن هذا القانون مجموعة من المواد نجملها على النحو التالي :

المادة 1 تضمنت مجموعة من الكلمات والعبارات ، والمعاني الموضحة مقابل كل منها

كما تضمنت المواد 2 إلى المادة 40 من القانون مجموعة من العقوبات تتراوح بين الحبس والغرامة في الحالات التي نجملها أهمها باختصار وعلى النحو الآتي :

1. كل من دخل موقع إلكتروني أو نظام معلومات إلكتروني أو شبكة معلومات ، أو وسيلة تقنية معلومات ، بدون تصريح أو بتجاوز حدود التصريح ، أو بالبقاء فيه بصورة غير مشروعة .
2. من دخل بدون تصريح إلى موقع إلكتروني ، أو نظام معلومات إلكتروني ، أو شبكة معلوماتية ، أو وسيلة تقنية معلومات
3. من دخل بغير تصريح موقعاً إلكترونياً بقصد تغيير تصاميمه أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه .
4. من زور مستنداً إلكترونياً من مستندات الحكومة الاتحادية أو المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة الاتحادية أو المحلية .
5. من حصل أو استحوذ أو عدل أو أتلف أو أفشى بغير تصريح بيانات أي مستند إلكتروني أو معلومات إلكترونية عن طريق الشبكة المعلوماتية أو موقع إلكتروني أو نظام المعلومات الإلكتروني .
6. من أعاق أو عطل الوصول إلى شبكة معلوماتية أو موقع إلكتروني أو نظام معلومات إلكتروني .
7. من تحايل على العنوان البروتوكولي للإنترنت باستخدام عنوان وهمي أو عنوان عائد للغير أو بأي وسيلة أخرى ، وذلك بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها .
8. 8من ادخل عمداً وبدون تصريح برنامج معلوماتي إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات .
9. من استولى لنفسه أو لغيره بغير حق على مال منقول أو منفعة أو على سند أو توقيع هذا السند ، وذلك بالاستعانة بأي طريقة احتيالية .
10. 10من توصل بغير حق ، عن طريق استخدم الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، إلى أرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية أو إلكترونية أو أرقام أو بيانات حسابات مصرفية ، أو أي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني .
11. من زور أو قلد أو نسخ بطاقة ائتمانية أو بطاقة مدينة ، أو أي وسيلة أخرى من وسائل الدفع الإلكتروني .
12. من حصل ، بدون تصريح ، على رقم سري أو شفرة أو كلمة مرور أو أي وسيلة أخرى للدخول إلى وسيلة تقنية معلومات ، أو موقع إلكتروني ، أو نظام معلومات إلكتروني
13. من التقط أو اعترض عمدا وبدون تصريح أي اتصال عن طريق أي شبكة معلوماتية .
14. من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات .
15. كل من أنشأ أو أدار موقعا إلكترونيا أو اشرف عليه أو بث أو أرسل أو نشر أو أعاد نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية مواد إباحية أو أنشطة للقمار .
16. من حاز عمدا مواد إباحية الأحداث باستخدام نظام معلومات إلكتروني ، أو شبكة معلوماتية ، أو موقع إلكتروني ، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات .
17. كل من حرض أو أغوى آخر على ارتكاب الدعارة أو الفجور أو ساعد على ذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات .
18. كل من سب الغير أو أسند إليه واقعة من شأنها أن تجعله محلا للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين ، وذلك باستخدام شبكة معلوماتية ، أو وسيلة تقنية معلومات .

19. 19- من استخدم شبكة معلوماتية ، أو نظام معلومات إلكتروني ، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات ، في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانونا .
20. 20-من استخدم ، بدون تصريح ، أي شبكة معلوماتية ، أو موقعا إلكترونيا ، أو وسيلة تقنية معلومات لكشف معلومات سرية حصل عليها بمناسبة عمله أو بسببه .
21. 21- من أنشأ أو أدار موقعا إلكترونيا أو اشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات ، بقصد الإتجار في البشر أو الأعضاء البشرية أو التعامل فيها بصورة غير مشروعة .

الفرع الرابع : تأثير القرصنة الالكترونية على دولة الإمارات

" شهد الاستطلاع الذي تجريه شركة كاسبرسكي لاب مرتين في السنة على الإنترنت ويشارك فيه مستخدمو الإنترنت حول العالم. حيث شارك في الاستطلاع الذي أجرته الشركة في النصف الثاني من عام 2016 عدد 17,377 مشاركا من 28 دولة بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة. ويظهر مؤشر النصف الثاني من عام 2016 اتجاهاً إيجابياً حيث يتزايد عدد الأشخاص الذين يشعرون بالقلق إزاء أمنهم والمستعدين لحماية أنفسهم من التهديدات الالكترونية. لقد شهد المؤشر تغيرا طفيفا في هذا العام فقد تمت مراجعة المؤشرات الرئيسية لتعكس الحياة الرقمية للمستخدمين في مختلف الدول بمزيد من الدقة. يتضمن مؤشر كاسبرسكي للأمن الالكتروني في الوقت الحالي ثلاثة مؤشرات رئيسة:

- مستخدمون غير مبالين -مؤشر المستخدمين الذين يعتقدون أنه لا يمكن أن يصبحوا أهدافا لهجمات الكترونية
- مستخدمون لا يتمتعون بالحماية -مؤشر المستخدمين الذين لم يقوموا بتثبيت أحد الحلول الأمنية على أجهزة الكمبيوتر، والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية
- المستخدمون المتضررون -مؤشر النسبة المئوية للمستخدمين الذين وقعوا ضحية لهجمات الكترونية. تمت زيادة قائمة الحالات المدرجة في هذا المؤشر في النصف الثاني من عام 2016.

يمكن لمستخدمي مؤشر كاسبرسكي للأمن الالكتروني الآن استعراض الإحصاءات المتعلقة بالخسائر المالية المحددة التي حدثت نتيجة لنشاط إجرامي على شبكة الإنترنت، وكذلك المقارنة بين بيانات مجموعات مختلفة من المستخدمين (على سبيل المثال، المقارنة بين استخدام الهواتف الذكية من جانب كبار السن في الولايات المتحدة الأمريكية وبين استخدامها من جانب الشباب في السويد). كان مؤشر الإمارات للنصف الثاني من العام (للمستخدمين غير المبالين، والمستخدمين الذين لا يتمتعون بالحماية، والمستخدمين المتضررين) 44-52-79، وهذا يعني أن نسبة 79% من المستخدمين في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتقدون أنه لا يمكن أن يصبحوا أهدافا لهجمات عبر الإنترنت، ونسبة 52% ممن شاركوا في الاستطلاع لم يستخدموا حلولا للحماية على جميع الأجهزة المستخدمة في اتصالهم بشبكة الانترنت، ونسبة 44% من الذين شملهم الاستطلاع قد تعرضوا لهجمات الكترونية في الأشهر القليلة الماضية، وكان المؤشر السابق قد سجل 47-42-21، مما يعني أن المزيد من الأفراد قد قرروا الآن استخدام تدابير أمنية مقارنة بعدد هؤلاء الأفراد قبل ستة أشهر".[8]

المبحث الثالث الاحتيال التجاري الإلكتروني وطرق مكافحته في الإمارات.[8]

المطلب الأول : واقع التجارة الإلكترونية في الإمارات[8]

" تشهد التجارة الإلكترونية في الإمارات خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي عامة نمواً مطرداً مع تنامي استخدام الإنترنت في المنطقة بنسبة 1500 % خلال العقد الأخير. ونظرا لتمتع دول المجلس بأحد أعلى معدلات ولوج الإنترنت للفرد عالميا، فإن

(8)قامت شركة كاسبرسكي لاب بتحديث مؤشر كاسبرسكي للأمن الالكتروني "Kaspersky Cybersecurity Index"، وهو مجموعة من المؤشرات التي تمكن مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم من تقييم مستوى المخاطر ، وهذا التقرير صادر عن الشركة في نهاية العام 2016م

(8)الغش التجاري من أخطر الجرائم التي تهدد التجارة الإلكترونية ، تقرير اخباري عن ظاهرة الغش التجاري ، لصالح جريدة اليوم بقلم عبد العزيز العمري منشور على موقع الجريدة (بتصرف واسع) يناسب سياق الدراسة ومنهجيتها http://www.alyaum.com/article/4141105

(8) الإمارات تقود التجارة الإلكترونية في المنطقة منشور على الربط صحيفة البيان الاقتصادي http://www.albayan.ae/economy/local-market/2014-01-26-1.2048571

CC BY

قدرتها الانفاقية تبرز بسرعة كبيرة كالأعلى عالميا، حيث قام المتسوقون فيها عبر الإنترنت بإنفاق 3.2 مليارات دولار (11 مليار درهم) عام 2012. ويؤكد هذا الرقم إمكانية تنامي هذه التجارة ضمن منصة افتراضية في المنطقة بمعدل نمو سنوي مركب قدره 18.8. % وسوف تحقق هذه التجارة الإلكترونية مبيعات بقيمة تفوق 15 مليار دولار (55 مليار درهم) بحلول العام 2016". [8]

المطلب الثاني : وسائل الحماية من الاحتيال الإلكتروني التجاري في دولة الإمارات

الفرع الأول : انشاء موقع التجارة الإلكترونية الإماراتي تجوري كوم

يعتبر موقع تجوري كوم، موقع التجارة الإلكترونية الوحيد المدعوم من دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، وأكبر مركز تسوق إلكتروني في المنطقة، وأول مركز للتسوق عبر الإنترنت في الشرق الأوسط. ومركز التسوق الإلكتروني تجوري **(ومعناه في الخليج هو خزنة حفظ المال)**، يضم أكثر من 125 متجرا و350 علامة تجارية، ويعرض على صفحاته أكثر من 14 ألف منتج، ويوفر خدمة التوصيل إلى نحو 180 بلداً حول العالم، ويعمل على التوسع أكثر خلال العام الحالي بعد أن بلغ عدد زائريه حتى الآن 4ر3 ملايين زائر. كما جاءت فكرة إنشاء مركز التسوق الإلكتروني تجوري تلبية لحاجة المنطقة لمنصة موثوقة لمساعدة تجار المنطقة على نقل متاجرهم التقليدية ومنتجاتهم إلى الإنترنت والمتسوق الإلكتروني بسهولة وأمان، مع أهمية الحفاظ على حقوق المستهلكين. وكون سكان المنطقة يميلون إلى الحرص الشديد في استخدام الإنترنت للتسوق بسبب خوفهم من المنتجات المقلدة أو غياب الرقابة على بوابات الدفع الإلكتروني ؛ فإنَّ المتاجر تخضع قبل انضمامها إلى موقع تجوري لتدقيق شامل لضمان أن كل منتجاتها أصلية وأن جميع خدماتها المقدمة تتوافق مع معايير حماية حقوق المستهلك.

وبفضل هذه السياسة لم يواجه موقع تجوري كوم أية شكاوى على الإطلاق عن منتجات مقلدة من قبل مستخدميه حتى الآن ، ويهدف المركز المرخص من قبل دائرة التنمية الاقتصادية في الإمارة إلى توسيع نطاق وصول قطاع البيع بالتجزئة إلى عامة جمهور الإنترنت. ويضم هذا الموقع عددا من المتاجر المرخصة التي تتنوع ما بين تلك المتخصصة في الإلكترونيات وأثاث المنزل والموضة والأزياء ، والمفروشات ومستلزمات البستنة والرياضة والإكسسوارات ومنتجات التجميل والهدايا ، والكتب والأفلام ومنتجات الحيوانات الأليفة، الأمر الذي يتيح للتجار الوصول إلى شريحة أكبر من الجمهور والعملاء المحتملين. وتحظى العلامات التجارية التي تنضم إلى تجوري بمتجر خاص على الإنترنت ضمن بيئة مركز تجاري تعززه خدمات أقسام العمليات وخدمة المستهلك والتوصيل وكلها مدعومة جميعا من تِجوري ويوفر الموقع في الوقت ذاته للمستهلكين الإقليميين والمحليين إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات عبر باقة من العلامات التجارية.

الفرع الثاني : وسائل الحماية في موقع تجوري كوم

وفقا للإحصائيات المعدة من قبل موقع تجوري كوم فإن سكان المنطقة أنفقوا في عام 2012 ما يزيد على 2ر3 مليارات دولار على التسوق الإلكتروني. وأن حجم التجارة الإلكترونية شهد نموا سنويا بنسبة 30 في المائة، لكنها في الغالب كانت تعتمد على بيع الخدمات بأسعار مخفضة والمنتجات من مواسم سابقة يتم شحنها من خارج المنطقة تباع بأسعار مخفضة أيضا. والموقع يحفظ حقوق المستهلك ويؤمن عملية شراء آمنة له عبر تقنية " دي 3 "، كما أن بإمكان المتسوقين الاستمتاع بتوصيل سريع إلى المنازل وسياسة سهلة لإعادة المشتريات.

الفرع الثالث : تجربة موقع تجوري كوم وعمليات الشراء الآمنة

بعد مرور عام تقريباً على إنشاء موقع تجوري كوم تبين أن 50 في المائة من عمليات الشراء من الموقع تتم في أول زيارة يقوم بها المتسوق، وغالبا ما تكون لمنتجات ذات سعر منخفض حيث تحقق عمليات الشراء التي تتم في الزيارة الثانية للمتسوقين 60 في المائة من الإجمالي الكلي للأرباح.

(8)وفق البحث الذي أجرته شركة نيلسن لصالح موقع تجوري دوت كوم في دبي عام 2011.

CC BY

كما أن النصف الآخر من المتسوقين قد ينتظرون حتى 60 يوما تقريبا بعد الزيارة الأولى للموقع قبل شرائهم في المرة الأولى، بينما يعود 60 في المائة من الزوار لتصفح الموقع مرة أخرى. وهذا هو أساس نجاح موقع تجوري هو تأمينه تجربة تسوق سهلة وممتعة للمتسوقين وبالرغم من أن سكان دول المجلس يمضون أوقاتا طويلة في مراكز التسوق التقليدية، إلا أن كثيرا منهم يجمعون بين التسوق التقليدي والتسوق عبر الإنترنت. والنمو السريع الذي يشهده قطاع التجارة الإلكترونية في المنطقة يشهد على غراره تجوري نموا شهريا بنسبة 30 % في قاعدة المشتركين.

الفرع الرابع : أكثر المبيعات عبر موقع تجوري

تعتبر الإلكترونيات وأثاث المنزل ومستلزمات الرياضة هي المنتجات الأكثر مبيعا على الموقع في حين شهدت مبيعات منتجات المنزل والديكور على الموقع نموا مطردا في الآونة الأخيرة.ثم مبيعات أقسام الأزياء والأكسسوارات والتجميل بانضمام مجموعات تجارية مهمة مثل مجموعة أباريل العالمية ويونيليفر الشرق الأوسط وبي آند جي ومجموعة شرف للتجزئة وعلامات تجارية عالمية إلى الموقع مثل ناين ويست وأنجلوت ووبلا ودوف وكروكس و إلميس وسبرينغفيلد وهانج تن وغيرها. وقد وقع موقع تجوري في الأشهر الأولى لافتتاحه عقودا مع أكثر من 40 تاجرا عالمياً ومحليا تمثل أكثر من 150 علامة تجارية تشمل متاجر معروفة مثل شرف دي جي ومارينا اكسوتيك هوم انتريرز وجامبو للإلكترونيات وإيروس وذا فيس شوب والجابر للبصريات والبصريات الكبرى وتريومف وسانريو والمتحجبة، والثوب الوطني، فضلاً عن المؤسسات التي تتّخذ من دبي مقرا لها مثل سيويت وبولينو. موقع تجوري يمثل امتدادا طبيعيا لقطاع التجارة عالمي المستوى في دبي ، والتجارة الإلكترونية الآن أصبحت توفر حلاً مثالياً للعلامات التجارية التي تتطلع إلى التوسع والوصول إلى قاعدة عملاء جديدة. والمتسوقين يتوافدون إلى المراكز التجارية التي توفّر خيارا واسعا من المنتجات ضمن باقة متنوعة من العلامات التجارية، وإن «تجوري» تسمح بالوصول إلى تلك المنتجات والخدمات بلمسة زر.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا : الخاتمة

تمَّ الانتهاء من هذه الدراسة العلمية المتعلقة ببيان :" جرائم الاحتيال التجاري الإلكتروني وأثرها على سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة" في ظل قوانين التعاملات الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات والقوانين ذات الصلة " بعد رحلة طويلة ممتعة عشناها مع هذه الدراسة العلمية الفنية القانونية المتخصصة ،وها نحن نلقي عصا الترحال منتهين حيث انتهت بنا مباحثه وتمت فصوله ."[8] ، وهذه خاتمة دراستنا هذه بعد أن خضنا ، وتجولنا في هذا العصر الرقمي الذي ينتشر فيه الإنترنت انتشارًا هائلاً، حيث شاعَت الجريمة الإلكترونية ، وتفشّت ، ونقول هنا في طيات هذه الخاتمة: إذ يكفي في الوقت الحالي اقتناءُ جهاز كمبيوتر بمواصفات معينة ، وبرنامج مستعرض للإنترنت، واشتراك بالإنترنت للقيام بجريمة إلكترونية حتى من داخل البيت . ودولة الإمارات العربية المتحدة في وقتنا الحالي في مسعاها الدؤوب تُولي أهمية قصوى للتربية والتنشئة الأمنية لمواطنيها ، والاهتمام بمصادر التواصل الإلكترونية ، وتعدُّ الأجيال القادمة من خلال برامج المناهج الدراسية التأسيسية والجامعية وإقامة المحاضرات والندوات؛ لترسيخ منهج العمل الأمني في مكافحة الجريمة ؛ لتستفيد من طاقات وقدرات المواطنين ، ومنها سُبل مكافحة جرائم التجارة الإلكترونية ، ومن هذا المنطلق ولهذه الأسباب وغيرها مما اشتملت عليه هذه الدراسة كانت دراستنا العلمية هذه ، وفي نهاية هذه الدراسة العلمية لا بد لنا من خاتمةٍ نصل بها من خلال أجزائها للنتائج والتوصيات للوصول إلى الفوائد المرجوة من هذه الدراسة ، والغايات المقصودة وصولاً للنتائج العملية التي يُمكن العمل بها وتطبيقها ، وهذه فائدة الدراسات العلمية ، ولعلَّ في النتائج والتوصيات التي نعرضها الآن ما ينير الطريق إلى ذلك

(8) – بتصرف يسير من خاتمة كتاب منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة " ، مسفر بن علي القحطاني، (أطروحة دكتوراة) ، جامعة أم القرى ، السعودية 1421هـ – 2000م (منشورة).

CC BY

ثانيا : النتائج

توصَّل الباحثان من خلال دراستهما إلى نتائج عدة لعلَّ من أبرزها :

1. تُعتبر التجارة الإلكترونية من المستجدات المعاصرة التي تتطلب حماية جنائية من الجرائم الإلكترونية عموماً، ومن الغش التجاري خصوصاً.
2. التعامل مع مواقع التجارة الإلكترونية المنتشرة في العالم الافتراضي(الانترنت) من الأعمال التجارية التي أصبحت في الوقت الحالي لا غنى عنها للأفراد والمجتمعات خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة .
3. ما زالت طرق ، وسبل مكافحة الجريمة الإلكترونية في ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية غير واضحة الملامح في معظم الدول ؛ لصعوبة متابعتها ، وتعدد الجناة فيها ، وتعدد الأقاليم والدول التي تقع عليها هذه الجرائم ، وخاصة تنازع القوانين الدولية .
4. هناك قصور قانوني في القوانين والأنظمة التي تتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية، وجرائم الاحتيال الإلكتروني التجاري في الكثير من الدول العربية ، وما زالت هذه القوانين في دولة الإمارات تحتاج إلى إعادة مراجعة مستمرة شاملة ؛ لتواكب التطورات المتلاحقة بها ، بالرغم من جهود القائمين على مكافحة هذا النوع من الجرائم في دولة الإمارات.
5. هناك ضعف نوعا ما من قبل الأفراد، والشركات التجارية في الإمارات ، وخاصة في القطاع الخاص في التعامل مع آليات مكافحة جرائم التجارة الإلكترونية .
6. وسائل الاتصالات الإلكترونية تعتبر حالياً صيغة من الصيغ التربوية العملية الحديثة وعلى المؤسسات التربوية والإصلاحية الاستفادة منها بقدر الإمكان في تهيئة أجيال المستقبل للاستفادة منها ومن الوقاية من الجرائم المتعلقة بها
7. حجم التجارة الإلكترونية في المجتمع الإماراتي يعدُّ ركيزة من الركائز الأساسية لبناء الدولة القوية اقتصادياً ، ووسيلة من الوسائل التي تفضي إلى اكتشاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي للدولة.

ثالثا :التوصيات

إنَّ النتائج التي توصّل إليها الباحث في دراسته عن : " **جرائم الاحتيال الإلكتروني التجاري وأثرها على سوق التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل قوانين التعاملات الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات"**

أفضت إلى عددٍ من التوصيات نُجملها ضمن التصنيفات التالية:

- **توصيات لدعم مكافحة الجرائم الإلكترونية من قبل دولة الإمارات وأجهزتهما الرسمية**

1. أن تتبنى دولة الإمارات فكرة تكوين اتحاد عربي أمني من خلال وزراء الداخلية العرب ؛ للعمل على مكافحة الجرائم الإلكترونية في ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية ؛للتنسيق بين الدول في هذا المجال الأمني الهام.
2. قيام دولة الإمارات بتقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الأهلية والهيئات والمراكز الخاصة الموجودة على أراضيها التي تعمل في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية مادياً ومعنوياً ؛ لتمكينها من أداء واجبها المطلوب منها .
3. قيام دولة الإمارات ببناء سياسة خاصة مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية سواءً على المستوى الخاص ، أو المستوى الرسمي بالدولة وفق أسس وقواعد تشرف عليها .
4. أن تعمل دولة الإمارات بشكل دائم ومستمر على تنظيم عمل مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية منعا لإساءة الأهداف المتوخاة من هذا العمل الأمني الكبير .
5. حث الدوائر والأجهزة الحكومية ، والمؤسسات التجارية الخاصة ذات الصلة على تشجيع منسوبيها على الاشتراك في دورات مكافحة الجرائم الإلكترونية وفي جميع المجالات التي تخدم العمل الأمني في الدولة بهذا الخصوص .
6. السماح بقيام مؤسسات وطنية وهيئات خاصة في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية موازية إلى جانب مؤسسات الدولة وتعمل تحت مظلة الدولة الرسمية .

7. تشجيع المؤسسات التجارية والعاملين فيها من قبل دولة الإمارات ، ومنح شهادات خبرة للعاملين في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية ، وجرائم الاحتيال الإلكتروني ، والكشف عنها تعترف بها الجهات الحكومية الرسمية ، واعتبارها بمثابة سنوات خدمة لهم .
8. وضع الإجراءات، والتقنيات التي تضمن السلامة العامة من الأخطار العامة والتي تنجم عن الحرية غير المسؤولة في ممارسة العمل التجاري الإلكتروني من قبل الأفراد والشركات .
9. الاستفادة من منظومة عمل المؤسسات والمراكز الأمنية والجهات العالمية في مكافحة جرائم التجارة الإلكترونية وتأثيرها على التجارة الإلكترونية.

توصيات مكافحة الجرائم الإلكترونية ، وجرائم الاحتيال الإلكتروني من قبل المؤسسات والهيئات الإماراتية التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية

1. توفير الدورات التدريبية وتأهيل العاملين في مؤسسات العمل التجاري الإلكتروني حسب معطيات التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتقدمة ؛ لتدريب الموظفين على إدارة قطاع العمل التجاري الإلكتروني الصحيح ، وإكسابهم الخبرات والمهارات في هذا المجال لئلا يكون العمل عشوائياً بدون فائدة .
2. التركيز على البرامج والمشروعات والدورات الأمنية المتخصصة في سبل مكافحة الجرائم الإلكترونية التي ترتبط بإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين والأفراد لفهم الأمور المتعلقة بهذا الخصوص الأمر الذي يساهم في زيادة الإقبال على المشاركة في هذه البرامج المفيدة .
3. قيام القطاع التجاري الخاص في دولة الإمارات بدعم وتشجيع الشركات والمؤسسات ذات النفع العام ماديا بما يتناسب والخدمات التي تقدمها للمجتمع .
4. قيام الجمعيات وهيئات العمل باستثمار فئة الشباب ومواهبهم في كشف الثغرات الإلكترونية في التطبيقات التجارية الإلكترونية .

فهرس المراجع

- المراجع القانونية

- **الاحتيال الإلكتروني (الأسباب والحلول)** ، أسامة سمير حسين ، السعودية : الجنادرية للنشر والتوزيع ، ط1، 2011م
- **جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن** د. هدى حامد قشقوش ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1992 م
- **الجريمة الالكترونية والتغلب على تحدياتها** ، د. مفتاح بوبكر المطردي **(د.ت)(د.م)**
- **جرائم الحاسب الالي وأمن البيانات** ، د محمد عادل ريان ،بيروت،2002م
- **الجرائم المعلوماتية** ، د. محمد على العريان ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر 2004 م
- **الدليل الجنائي و التزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت،** د . عبد الفتاح بيومي حجازي ، مصر: دار الكتب القانونية ، 2006 م
- **شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، عبد اللطيف ، عبد الرزاق الموافي ، دبي : معهد دبي القضائي ، 2014م
- **النظام القانوني للتجارة الإلكترونية** د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2002 م

- المراجع التجارية

- **التسويق وتحديات التجارة الإلكترونية** ، عبد المحسن، توفيق محمد ، ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية، 2004م
- **التجارة الإلكترونية،** بسيوني ، عبد الحميد ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2003 **م**
- **خصوصية التعاقد عبر الإنترنت،** د. أسامة أبو الحسن مجاهد، مصر : دار النهضة العربية، 2000م
- **استخدام التجارة الإلكترونية للبيع والشراء على الانترنت** ، مراد ، عبد الفتاح ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر 2003م
- **اشكالية البعد الضريبي في التجارة الإلكترونية** ، نجار ، احمد ، ، جامعة الكويت ، 2002 م
- **عالم التجارة الالكترونية" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية** رضوان ، رأفت القاهرة ، مصر ، 1999م

- الرسائل العلمية

- **منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة** " ، مسفر بن علي القحطاني، (أطروحة دكتوراة) ، جامعة أم القرى ، السعودية 1421هـ – 2000م (منشورة).

- المجلات والدراسات والأوراق العلمية

- **اطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحول الى عالم التجارة الالكترونية" ، دراسة نظرية وميدانية،** عبد الهادي ابراهيم عبد الحفيظ ، 2000م
- **الاتجاهات العالمية الحديثة في استخدامات الوسائل الإلكترونية** ، شريف اللبان، المجلة المصرية لبحوث الاعلام 2000 م
- **أثر استخدام التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف التسويقية دراسة تطبيقية في شركة زين للاتصالات** ، علي قاسم حسن العبيدي وجاسم عيدان براك المعموري جليل كاظم مدلول من كلية الادارة والاقتصاد منشور في مجلة جامعة بابل – العلوم الانسانية – المجلد 19 – العدد 1
- **الجريمة الإلكترونية والتغلب على تحدياتها** ، د. مفتاح بوبكر المطردي المستشار بالمحكمة العليا الليبية – المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بجمهورية السودان المنعقد في 23-25 / 9 / 2012م
- **دور البنوك في التجارة الالكترونية** ، شعبان ، عبد الله ، مجلة اتحاد المصارف ، 2004 م ، العدد 28
- **واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربياً ومحلياً**، د. ثناء أبا زيد، دمشق ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) 2005 م العدد (4)

- المواقع الاخبارية الإلكترونية التي تضمنتها هذه الدراسة

- **جريدة الاتحاد الإماراتية** http://www.alittihad.ae/details.php?id=5035&y=2016
- **جريدة اليوم**
http://www.alyaum.com/article/4141105
- **صحيفة البيان الاقتصادي الإماراتية** http://www.albayan.ae/economy/local-market/2014-01-26-1.2048571
- **وكالة انباء الإمارات** http://www.wam.org.ae/en/details/1395302606650

- المراجع الإلكترونية القانونية

- **الجرائم الإلكترونية** ، د. احمد غنوم متوفرة على الرابط الإلكتروني
http://www.assakina.com/news/news1/16072.html#ixzz461tFTHlr
- **الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية في القوانين العربية "دراسة مقارنة"** منشور على الموقع
http://www.mohamoon.com/montada/Default.aspx?action=DISPLAY&id=117932&Type=3
- **جرائم التجارة الإلكترونية** منشور على الرابط الإلكتروني http://www.manqol.com/topic/?t=3416
- **الجريمة الإلكترونية** منشور على الرابط http://droituni.blogspot.com/2013/11/blog-post_3362.html
- **دراسة حول الجرائم الإلكترونية** ، جريدة أخبار اليوم 1998م منشور على الرابط
http://www.assakina.com/wp3/news/news1/16072.html
- **الغش التجاري من أخطر الجرائم التي تهدد التجارة الإلكترونية** منشور على موقع جريدة اليوم الإلكترونية
http://www.alyaum.com/article/4141105

- المراجع الإلكترونية المختصة

- **إثبات التعاقد الإلكتروني** ، ورقة شرعية تعالج ظاهرة ابرام العقود على الانترنت-http://www.msf
online.com/?p=2643#sthash.HHAhzhB3.dpuf
- **التجارة الإلكترونية العربية الآفاق والتحديات** ، احمد السيد كردي منشور على
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/278279
- **التجارة الالكترونية** ، www.facebook.com/onlineamoney/posts/103794566435712
- **التجارة الالكترونية العربية الآفاق والتحديات** منشور على الرابط
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/278279
- **التجارة الالكترونية العربية** ، ابراهيم الماجد، منشور في مجلة العالم الرقمي على الموقع .www. Al – Jazivah.com
- **التعاقد عبر التبادل الإلكتروني للبيانات** ، منشور على الرابط http://aladalacenter.com/index.php/ البحوث القانونية

- **مجموعة :محاضرات متنوعة (العقد الإلكتروني)** آذار/مارس 2004 كتبت بواسطة: أحمد الزوكي على الرابط http://tibanews.com/ss/tibanet/index.php/lecture-variety/electronic-signature
- **مفهوم التجارة الإلكترونية** E-trading منشور على الموقع http://www.startimes.com/?t=21209819
- **النادي العربي للمعلومات (التجارة الالكترونية في العالم العربي)**
www . middle – east – online. Com \ technologg

- التقارير التي تضمنتها هذه الدراسة

- **تقرير1: صادر عن شركة نيلسن لصالح موقع تجوري دوت كوم في دبي عام 2011.**
- **تقرير2: وهو أحصائي قامت به شركة (NUA) وهي مؤسسه بحثيه تعني باستراتيجية الانترنيت في (USA)**
- **تقرير3 : قامت به شركة كاسبرسكي لاب بتحديث مؤشر كاسبرسكي للأمن الالكتروني "Kaspersky Cybersecurity Index"، وهو مجموعة من المؤشرات التي تمكن مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم من تقييم مستوى المخاطر ، وهذا التقرير صادر عن الشركة في نهاية العام 2016م**
- **تقرير4: عن حالة التجارة الإلكترونية في العالم العربي – تقرير المدفوعات 2016م**
- **تقرير 5: صادر عن غرفة تجارة وصناعة دبي خلال عرض تعريفي بمناسبة حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الاولى كأكبر سوق للتجارة الإلكترونية بين دول مجلس التعاون الخليجي .**

- المراجع الأجنبية

-Feb. 12, 2014. Edited. ،What Is a Satellite?", nasa-

-"History of Communication from Cave Drawings to the Web", creativedisplaysnow. Edited.

-"The History of Communication Technology", conferencecallsunlimited. Edited.

-Feb. 12, 2014. Edited. ،What Is a Satellite?", nasa

-Wireless Network", techopedia. Edited.

-Internet", searchwindevelopment. Edited.

http://www.bbc.com/arabic/business/2016/03/160306_email_inventor_dies

-The Tnitiative for an open Arab g nternet, www. Openarab.net.

--Dempsy ,Donald, ," what is electronic commerce" ,usa,march,1997.

-obbins&Jones, 2000, 39

ROBBINS, STEPHEN& -JOENS, DON," E-COMMERCE FOR DUMMIES", NEW YORK , . 39 -2000